أثر الحياة السياسية في العراق على الوضع السياسي في الفلوجة ١٩٥٨ـ ١٩٦٣

أ.م.د. منسي شرموط محمد المسلط
قسم التاريخ /كلية التربية للبنات/ جامعة الأنبار

الخلاصة

إن وحدة الهدف بين ساسة العراق، ومنهم سياسيو الفلوجة، قبل ثورة ١٤ تموز١٩٥٨، كانت الإطار السياسي الذي احتوى توجهات قادة التيارات السياسية فيه، وعليه كانت مظاهرات تأييد الثورة في الفلوجة قد شملت كل الاتجاهات السياسية عدا الذين تضررت مصالحهم بالثورة، وكل منهم أراد توظيف هذه الثورة لصالح اجندته السياسية.

وعندما دبّ الخلاف بين زعيمي الثورة (عبد الكريم قاسم، وعبد السلام محمد عارف) كانت الفلوجة إحدى ساحات النزاع السياسي بينهما، لا سيما بعد أن تمكن الأول من عزل الثاني من جميع مناصبه الرسمية في الحكومة، بل وأبعده خارج العراق ، بتعيينه سفيرا لبلاده في المانيا الغربية، الأمر الذي أجج مشاعر الغضب لدى القوميين في الفلوجة وخارجها، والتي عبروا عنها بأشكال مختلفة أشدها حركة " عبد الوهاب الشواف" في آذار ١٩٥٩، وأقساها ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، التي أدت إلى إعدام عبد الكريم قاسم نفسه بيد خصومه السياسيين، وفي مقدمتهم زميله السابق عبد السلام محمد عارف، الذي لم يكن اسعد حالا، إذ انفرط سريعا عقد وفاقه مع ثوار شباط١٩٦٣، الذين عملوا على تدبير مقتله بحادثة سقوط طائرته في نيسان ١٩٦٦.

The Influence of the political life in Iraq on the political situation in Falluja during the first decade of the Republic Regime in Iraq1958-1963

Abstract

Oneness of aim of the Iraqi politicians, including AL-Fallujah politicians, before the 14th of July 1958 Revolution, was the framework that had all the inspirations of the leaders of the political trends at that time. Therefore, politicians of all political trends in Fallujah, except those whose interests were passively influenced, participated in demonstrations in support of the revolution. However, each trend tried to direct the Revolution to serve their political schedule.

When the conflict between the two leaders of the Revolution (Abdussalam M. A'arif and Abdul Kareem Qasim) started, AL-Fallujah was one of the fields of that conflict particularly after deposing of Abdussalam by Abdul Kareem and appointing him Ambassador in Western Germany. This step put the nationalists in Fallujah and outside it in a wide state of detestation expressed indifferent actions. Abdulwahhab Ashawwaf attempt to overthrow Abdul Kareem in March 1959 was the first and the revolution of the 8th of February 1963 that led to the execution of Abdul Kareem was the last.

However, Abdussalam ended in no better way. His political conflict with the other leaders of the February 1963 Revolution was behind the fall of the helicopter and his death in April 1966.

أثر الحياة السياسية في العراق على الوضع السياسي في الفلوجة

بعد الحرب العالمية الثانية، تبلورت الأفكار السياسية، فأفرزت تيارات وأحزاب دينية وقومية واشتراكية وشيوعية، تصارعت مع بعضها فكرياً من خلال مواقفها في أحداث العراق للأعوام (١٩٤١، ١٩٤٨، ١٩٥٢، ١٩٥٥)، ثم ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التي تفاوتت بشأنها ردود الأفعال. ففي الوقت الذي أيد فيه معظم السياسيين الثورة في مظاهرات لهم، كانت هناك جماعات أخرى رافضة لها بتحفظ، لاسيما الجماعات التي كانت مستفيدة من النظام الملكي السابق، أو التي كانت أنفسهم مفعمة بحب الأسرة الهاشمية المالكة في العراق، الساكتين على مضض خوفاً من غضبة الثوار[١]. وعلى الرغم من ذلك، فقد استقبلها عموم أهل الفلوجة، بفرح غامر، حيث خرجت مظاهرات عفوية تأييداً لها، استغلتها القوى السياسية في الفلوجة[٢]، دعماً لأجندتها. ففي الوقت الذي نزل فيه الشيوعيون بكثافة وبقوة في المظاهرة، قابلهم منافسوهم القوميون من (البعثيين والاستقلاليين والقوميين العرب) بصورة أشد منها، بناء على توجيهات قياداتهم – على ما رواه السيد فرحان عبد الكريم الصعب[٣]. وفضلاً عن هذا وذاك فقد شارك في المظاهرات أيضاً عدد آخر من التيارات السياسية الأخرى في الفلوجة، كالإخوان المسلمين المتضامنين مع القوميين ضد الشيوعيين، لاسيما وأن أياً من هؤلاء وربما غيرهم، شعر بأن الثورة قد عبرت عن أحاسيسه وخدمت أجندته وأدناه صورة لجانب من المظاهرة الجماهيرية في الفلوجة المؤيدة للثورة ولزعيمها عبد الكريم قاسم ، والتي يظهر فيها طلاب المدرسة الدينية الآصفية في الفلوجة – وفي مقدمتهم السيد عبد المنعم النوري احد ابناء العوائل المعروفة في المدينة – يعلنون ولاؤهم للزعيم .

من جانب آخر عقد ممثلوا الجبهة الوطنية المتحدة[٤] في الفلوجة (سعدي عياش عريم وعبد الواحد منصور ورحيم مخلف وخالد علي وحميد ابراهيم ، وغيرهم) اجتماعات ولقاءات لهم في المدينة بمناسبة الثورة ، هاتفين لها وللجمهورية ، ومنددين في الوقت ذاته بحلف بغداد [٥]

كما شارك أهل الفلوجة في الاحتفالات التي أُقيمت في بغداد بمناسبة نجاح الثورة مع باقي وفود الألوية الأخرى التي تجمعت في ساحة وزارة الدفاع، مهنئين وداعمين للثورة. فذكر السيد هندي صالح الفلاحي[٦]، الذي تقدم وفد الفلوجة، في كلمته بالمناسبة " إن أهالي الفلوجة الذين نالت منهم أيادي الظالمين عندما جاءوا مع أسيادهم الإنكليز في سنة ١٩٤١ على رأس جيش كلوب البريطاني[٧]، وسلبوا وأباحوا مدينتهم وشردوا سكانها[٨]، كانوا ينتظرون بفارغ الصبر ثورتكم المجيدة هذه، وانتفاضتكم لهم من الطغاة. فهاهم يقدمون ولاءهم وأموالهم ودماءهم رخيصة في سبيل تدعيم ثورتكم المباركة...."[٩].

ولم يقتصر تأييد أهل الفلوجة للثورة على ما ذكر، وإنما ذهب منهم وفد آخر قابلوا زعيم الثورة عبد الكريم قاسم[١٠] [١١] مع مقابلات وفود الألوية الأخرى، حيث ألقى رئيس الوفد السيد هندي صالح الفلاحي بين يدي الزعيم، كلمة أهل الفلوجة التي أشاد فيها بالزعيم وتضحيته في سبيل تحرير البلاد، من الاستعمار، وقال " باسمي واسم أهالي الفلوجة، جئنا نبارك لكم تضحيتكم وإخلاصكم للوطن وللمواطنين..." ثم عرّج هندي الفلاحي مجدداً في كلمته، على معاناة أهل الفلوجة من الدمار الذي حل بمدينتهم من آثار العدوان البريطاني عليها، على خلفية أحداث ٢ مايس ١٩٤١[١٢]. وليس هذا وحسب، وإنما شارك أهل الفلوجة في وفد لواء الرمادي[١٣]، بمقابلة العقيد الركن عبد السلام محمد عارف[١٤] نائب رئيس الوزراء وتقديمهم التهنئة له بنجاح الثورة، الذي أثنى بدوره على أهل اللواء[١٥]. من ناحية أخرى قام الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء باستقبال عدد آخر من الوفود التي مثلت عدداً من أطياف الشعب العراقي ومنهم رؤساء العشائر، الذين كان فيهم الشيخ عبيد العلي عن عشيرة الجميلة في الفلوجة[١٦].

وهكذا بدت العلاقة على ما يرام بين الفلوجة ونظام الحكم في بغداد. إلا أن الأوضاع السياسية في العراق لم تستمر على هذا الهدوء الظاهري، وإنما بدأ التنخر الذي أصاب بنيته السياسية يفعل فعله، عندما طفى الخلاف بين زعيمي الثورة (عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف) على السطح بعد أن أصبح كل منهما يمثل تياراً يتقاطع مع التيار الآخر، فالأول الذي رعاه عبد الكريم قاسم، مثله الشيوعيون ومؤيدوهم، والثاني الذي رعاه عبد السلام محمد عارف، مثله القوميون ومؤيدوهم[١٧]. وأصبح بين التيارين صراعٌ خفيّ محموم انعكس بوضوح في الفلوجة ذات التوجه القومي والديني، لانهماك الشيوعيين فيها بشدة لكسب المؤيدين لهم مدعمين من قوة الشيوعيين في منطقة الصقلاوية[١٨]. وبدليل أن مظاهرات التأييد للشيوعية، كانت تأتي للفلوجة من هناك يتصدرهم المدعو جلال حسن برشوت.

فاشتداد الخلاف والتقاطع بين زعيمي الثورة، وصل حداً أن جرد عبد الكريم قاسم، عبد السلام محمد عارف من جميع مناصبه وأبعده نهائياً عن المشهد السياسي العراقي (فأعفاه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة بالمرسوم الجمهوري المرقم ٣٧٤ في ١١ أيلول ١٩٥٨، كما أعفاه من منصب نائب رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية، وتم تعيينه سفيراً لبلاده في بون بألمانيا الغربية، بالتعديل الوزاري الأول في ٣٠ أيلول ١٩٥٨). فكانت تلك الإجراءات، صدمة كبيرة ليس لعبد السلام نفسه فحسب، وإنما لكل القوميين، الذين تعرضوا على أثر القرار لحملة إبعاد عن المراكز العليا في الدولة[١٩]. وعلى الرغم من تنفيذ هذا الأمر أمام الضغوط التي تعرض لها وفي مقدمتها إلحاح عبد الكريم قاسم نفسه الذي وعده باستعادته بعد ثلاثة أسابيع. فذهب عبد السلام لاستلام منصبه في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٥٨، اعتماداً على هذا الوعد، وبما أنه لم يحصل على تنفيذ الوعد لتنصل عبد الكريم عنه، عاد عبد السلام بنفسه في الرابع من تشرين الثاني من العام نفسه دون موافقة عبد الكريم قاسم، الذي أبرق إليه في بون بوجوب البقاء هناك حتى يأذن له. وحال وصول عبد السلام بغداد، أمر عبد الكريم قاسم باعتقاله في اليوم التالي لوصوله بغداد في الخامس من تشرين الثاني ١٩٥٨، وإحالته إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي أطلق عليها (محكمة الشعب)[٢٠] التي كان يرأسها العقيد فاضل عباس المهداوي. فنال هذا الإجراء استحسان الشيوعيين ومؤيديهم الذين، خرجوا بمظاهرات تأييد له في بغداد والألوية ومنها لواء الرمادي، الذي شهدت فيه مدينة الفلوجة مظاهرات تأييد للزعيم عبد الكريم قاسم، تلك المظاهرات التي أشار إليها المفتش الإداري عبد المجيد كمونه، الذي صادفت زيارته للمدينة في التاسع من تشرين الثاني ١٩٥٨

وجود المظاهرة، التي ردد المتظاهرون فيها: " بيوم خمسة بالشهر ماتت البعثية أو الرجعية" لأن الشيوعيين كانوا يتهمون البعثيين بالرجعية. في حين أزعجت هذه الإجراءات كل التيارات القومية في العراق، لاسيما الفلوجة التي شهدت ردود فعل عنيفة، في الوقت الذي كان أهلها وغيرهم من أهالي اللواء، يتطلعون إلى إنصافهم وإعمار مدنهم بعد أن هضم حقهم مجلس الإعمار في العهد الملكي – على حد ما جاء في تقرير المفتش الإداري عبد المجيد كمونه، عن الزيارة[٢١].

إن الصورة القاتمة التي تكونت عن عبد الكريم قاسم، أراد تبديدها في خطابه الذي ألقاه بمناسبة عيد الجيش العراقي في ٦ كانون الثاني ١٩٥٩، الذي جاء تلبيةً لنداءات الجماهير في الفلوجة وعموم العراق ، في تظاهراتهم الداعية الى : '' وحدة شاملة وحياد ايجابي '' بأعلانه انسحاب العراق من حلف بغداد، والسير على سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، بالإضافة إلى اهتمامه بقضايا الشعب الوطنية والقومية. ذلك الخطاب الذي واجه أصداء تأييد واسع من عموم الشعب، ومنهم أهالي الفلوجة، الذين بعثوا برقيات تأييد إلى " الزعيم البطل... بالخروج من الحلف البغيض، حلف بغداد"[٢٢] وأدت ردود الأفعال المؤيدة لخطاب الزعيم، إلى زيادة المد الشيوعي وسيطرتهم على مقاليد الأمور في البلاد، بما فيها المراكز الحساسة في الجيش، مما أغاظ الضباط القوميون لاسيما في الموصل التي أصبحت نواة لحركة مضادة للحد من تعاظم النفوذ الشيوعي، تلك الحركة التي قادها العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[٢٣] الذي استفزه وأهل الموصل الشيوعيون بقرارهم إقامة مهرجان كبير لمؤتمر (أنصار السلام في العراق) في السادس من آذار ١٩٥٩، الأمر الذي عجل بنشوب الحركة التي أسماها مؤيدوها بـ(الثورة) على عبد الكريم قاسم في الثامن من آذار ١٩٥٩، ليصحح من وجهة نظر القوميين مسار ثورة ١٤ تموز إلى طريقها القومي[٢٤]. فلاقت ثورة الشواف، تأييد القوميين والتيارات المتحالفة معها. وكانت الفلوجة واحدة من المدن التي هللت لها وردد أهلها في تظاهرة لهم أهزوجة: " زعيمنا الشواف كبيسي أبد ما يخاف"[٢٥] إلا أن فشلها عد تراجعاً كبيراً للتيار القومي، قابله تقدم واسع للتيار الشيوعي، الذي خرج بمظاهرات تأييد للزعيم، في بغداد والألوية الأخرى، والذي ندد منتسبوه في اللجنة المحلية لانصار السلام في الفلوجة، بالحركة وفي مقدمتهم السيد قدوري شريف العاني[٢٦].وكذلك ندد عدد من منتسبي دائرة إعاشة الفلوجة[٢٧]، مما زاد من شهية الشيوعيين للانتقام من الثوار ومؤيديهم. فشنوا حملة إرهابية واسعة لكل من طالته أيديهم منهم، حيث سحلوا جثثهم بالحبال في الشوارع مرددين " اشورطك يا شواف والحبال موجودة"، حتى وصلت وحشية الحملة الدموية التي قام بها الشيوعيون، حداً اشمأز منه الزعيم نفسه. كما أقيمت مسيرات تأييد كبرى في بغداد تحيي " نصر عبد الكريم قاسم"، ولم يكتف الشيوعيون بذلك، وإنما عملوا مع أتباعهم رجال المقاومة الشعبية بمحاربة كل شيء يشم منه رائحة القومية، بما في ذلك سماع إذاعة صوت العرب من القاهرة[٢٨] التي كانوا يعدونها سبباً في إذكاء مشاعر العداء ضدهم في الفلوجة، بل العراق كله. ومما زاد من تأجيج الأوضاع أكثر، قيام الحكومة العراقية، بإلقاء القبض على عدد من المتهمين بالمشاركة في الحركة المذكورة وإحالتهم الى المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي حكمت بالإعدام رمياً بالرصاص على عدد من ضباط الجيش القوميين البارزين في السادس عشر من أيلول ١٩٥٩ (ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما) المتهمين بالمشاركة في الحركة، وبعد تنفيذ الحكم فيهم في صباح العشرين من أيلول ١٩٥٩ كان وقع خبره كالصاعقة على رؤوس القوميين في العراق، الذين خرجوا بمظاهرات منددة بالأحكام وتنفيذها، في عموم البلاد، لاسيما الفلوجة التي خرج فيها القوميون ومؤيدوهم من السلفيين، رافعين شعارات منددة بالشيوعية، وتسلطها ومن هذه الشعارات :'' ياأعداء الشيوعية اتحدوا "، إضافة لما تناوله خطباء الجوامع في المدينة[٢٩]. ومن لم يقدم من المتهمين إلى محكمة فاضل عباس المهداوي فإنه قدم إلى المحاكم العسكرية الخاصة، ومنها المحكمة التي عقدت في الحبانية، والتي انبثقت عن هيأتها التحقيقية العسكرية الخاصة، هيأة توجيهية [٣٠] تجولت في عموم لواء الرمادي في الثاني والعشرين من نيسان ١٩٥٩. أشادت في كلماتها " بالزعيم الأوحد" عبد الكريم قاسم ونظامه داعين أبناء اللواء رجالاً ونساءً للانخراط في سلك قوات المقاومة الشعبية[٣١]. وبعد زيارة الهيأة التوجيهية الفلوجة في الثاني من آيار ١٩٥٩، أقيم بالمناسبة مهرجان شعبي تبعته مسيرة جماهيرية، انطلقت من جسر الفلوجة حتى الملعب الرياضي، تقدمتها هيأة التوجيه العسكري، ثم المقاومة الشعبية والشبيبة الديمقراطية، وغيرها من المنظمات الشعبية في القضاء[٣٢].

أثارت جولات الهيأة التوجيهية استفزاز أهل اللواء وغضبهم عموماً. فتصدوا على أثرها، لأعضاء النقابات والمنظمات الشعبية في لواء الرمادي، بل لكل الشيوعيين الذين كانوا يسمون أنفسهم " المواطنين المخلصين" في عموم اللواء لاسيما في الفلوجة التي عدّوها هؤلاء الأعضاء بأنها في وضع إرهابي لما قام به المحتجون من تكسير لأقواس النصر، التي أقامتها الشبيبة الديمقراطية، وأنصار السلام بمناسبة احتفالات الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وكذلك مداهمتهم مقرات المقاومة الشعبية، ومطاردة كل الشيوعيين، سواء داخل المدينة أو المارين بها حتى وصل سوء الأوضاع، بأن أعضاء النقابات والمنظمات الشعبية في لواء الرمادي لم يتمكنوا من الذهاب إلى بغداد، إلا بحماية السلطات في الفلوجة لهم، وعلى الرغم من ذلك لم يسلموا من الإهانات والسب والشتم، وليس في إمكانهم إزاء ذلك أن يحركوا ساكناً، وإلا لما تمكنوا من المرور سالمين. فهذه الوضعية في الفلوجة ولواء الرمادي ككل، أقلقت هؤلاء الأعضاء الذين رأوا بأنه إذا لم تبادر السلطات العليا في معالجة الوضعية، فإن الأمر ينذر بسوء وشر مستطير لاسيما وإن لواء الرمادي مجاور للإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة (المنبثقة عن وحدة سوريا ومصر)[٣٣]، وما يترتب عليه من تهريب السلاح وتوزيعه – على حد قول أعضاء النقابات والمنظمات الشعبية. فلهذا طالبوا بإجراء تحقيقات نزيهة وإعادة عمل المقاومة الشعبية، كما كانت سابقاً لمساندة السلطات في حفظ الأمن[٣٤].

ولم تقتصر الحملة المعادية للشيوعيين على ما تقدم ، و إنما ارتبطت بها حالات مشابهة سبق و ان اشتكى منها أعضاء " نقابة عمال و مستخدمي الكيل و الحمالة في الفلوجه " في برقية لهم بعثوها الى جريدة صوت الأحرار في حزيران ١٩٥٩ ، من ان اعتداء أثيم بالضرب و التهديد بالسلاح من قبل من وصفوهم بـ " العصابة "(عبد المنعم الذويب ، و اسماعيل الحاج حمد العلي ، و هاشم احمد ، و غيرهم)(٣٥) " وهم بقايا فلول المتآمرين و المخربين بقصد احداث البلبلة " ، و جاء في البرقية ايضا بأنه لولا " يقظة المنظمات الوطنية في الفلوجه " لما ارتدع هؤلاء عن غيّهم و اعتداءاتهم "(٣٦)

ولما تقدم عُدّت مدينة الفلوجة مركزاً مضاداً للشيوعية، وأنها لم تقتصر في نشاطها على مركز المدينة فحسب، بل شمل النواحي التابعة لها وأخص منها، ناحية الكرمة التي كان مديرها قدوري شريف العاني ومحاسب بلديتها عبد الستار عبد الكريم، ومأمور بريدها، كانوا من غلاة الشيوعية في المنطقة. وفي عهد مدير الناحية المذكور، أوجدت جمعية زراعية تعد الوحيدة في لواء الرمادي برئاسة عواد إبراهيم، وأحد أعضائها السيد حديد العلي، قد قاما بجمع مبلغ (٦٠٠ فلس) من كل فلاح، وتصرفوا بالمبالغ المتجمعة لديهم دون مسوغ قانوني، من جانب آخر، كانت هذه الجمعية أيضاً مصدر قلق للسكان، الذين من الأرجح أنهم عدّوها تجربة شيوعية سوفيتية في المنطقة، وهنا يكمن مصدر القلق الذي ازداد أكثر بوجود عدد من المعلمين الشيوعيين (طالب چادور، محمد شلال، حسن علي الأيوب) كانوا من المروجين لها. فهذه كلها خلقت أجواءً مشحونة بالقلق والتوتر في الفلوجة والكرمة، بين متطرفي القوميين والشيوعيين، فجرها السيد قدوري شريف العاني، عندما أصبح وكيلاً لقائممقام قضاء الفلوجة السيد محمود حسين الأمين. إذ استقبل جماعات جاءت من بغداد، اختلف الناس في سبب مجيئهم، فقسم قال إنهم وفد زراعي جاءوا لدراسة الواقع الزراعي في منطقة الفلوجة، ومدى إمكانية تطبيق التجربة السوفيتية فيها، والقسم الآخر، قال، إنهم جاءوا لنصرة الشيوعيون وما تعرضوا له من أذى في الفلوجة من خصومهم القوميين. فأياً كان سبب مجيئهم، فقد تصدى لهم أهل الفلوجة وضربوهم ضرباً مبرحاً، أدى إلى تدخل الشرطة والجيش، واعتقال الكثير ممن عدّوا سبباً للمصادمات الدموية وإقلاق الأمن في المدينة، وفي مقدمتهم قدوري شريف العاني وكيل القائم مقام في الفلوجة، وعدد آخر من القوميين (خير الله محيسن الأحمر وأسهل الصعب وحميد فهد وناجي دويل وعدنان ذياب وعايد مركب العيساوي وغيرهم)[٣٧] حيث حبستهم الحكومة.

ولم يقتصر أمر الملاحقة والاعتقال على المعتدين فحسب، بل شمل حتى المتعاطفين معهم وبشكل عشوائي، والذين كان جلّهم من مدرسي ثانوية الفلوجة للبنين، حيث نقلوهم إلى بغداد. وبعد أن حقق معهم المحقق العقيد هاشم أحمد عرضوا أمام محكمة المجلس العرفي الثاني، فكانت الأحكام بين الإعفاء أو السجن بين ٣- ١٠ سنوات[٣٨].

وكان من نتائج المواجهات الدموية سالفة الذكر، أن هرب كثير من الشيوعيين من المعلمين والموظفين والعمال وأصحاب الحرف ممن اشتركوا فيها، إلى بغداد خوفاً من غضبة الناس عليهم. ولم ينته الأمر إلى هذا الحد، وإنما قام عدد من القوميين في الفلوجة بنصب كمائن للشيوعيين القادمين أو المارين بالفلوجة، والذين عادةً ما تصل أخبار مجيئهم للقوميين قبل وصولهم، وإن تنكروا أو أخفوا هوياتهم الحقيقية.

تمكنت الحكومة بعد المواجهات الدموية التي حصلت في الفلوجة – التي مر ذكرها- من تهدئة الأوضاع بإجراءات مختلفة سواء في توقيف المتهمين أو إبعادهم أو بغيرهما على ما ذكره المفتش الإداري علي حيدر بعد زيارته للفلوجة للمدة من ٥-١٠ أيلول ١٩٥٩، للتعرف عن كثب على أوضاعها وما أسفرت عنه الإجراءات الأمنية تجاهها. ومن جانب آخر اتخذت الحكومة إجراءات أخرى بحق المسؤولين في الفلوجة والرمادي، على خلفية ما حدث من مواجهات دموية، إذ نقلت أصحاب المناصب المهمة في اللواء لتقصيرهم من وجهة نظر الحكومة بواجباتهم في فرض الأمن في اللواء، ومن هذه الإجراءات، نقل المتصرف ومعاونه للإدارة العامة وجاءت بالسيد عارف الطالباني متصرفاً جديداً مكانه والسيد داود سلمان حكمت معاوناً جديداً للإدارة العامة بدلاً عنهما، كما استبدلوا أيضاً مدير شرطة اللواء[٣٩].

وبعد هذه التنقلات، زار المفتش الإداري علي حيدر، لواء الرمادي في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٥٩ ليرى نتائج الإجراءات سالفة الذكر على المناطق الساخنة في الفلوجة والرمادي. فذكر في تقريره أن ما حدث لم يكن أكثر من حالات فردية، حدثت بين شباب متطرفين من الجهتين القوميين والشيوعيين على حدٍ سواء. وإن أغلب الأخيرين هم من الشباب الذين ينتمون إلى المنظمات والنقابات والمقاومة الشعبية. وأنهم غادروا الفلوجة وغيرها من مدن اللواء إلى بغداد بعد حل المقاومة الشعبية، وغلق بعض المنظمات[٤٠]، وتجميد عدد من النقابات، بالإضافة إلى خوف عدد آخر منهم، مما سيقع عليهم من تعدٍّ من الأهالي، لكل هذه الأسباب غادروا إلى بغداد. وبعد حين من الزمن عاد عدد منهم إلى الفلوجة لجس النبض، ولوجود مصالح لهم فيها، بالإضافة إلى ظنهم بان الأوضاع قد هدأت فيها، إلا أن تعرضهم لعدد من تعديات عدد من " رعاع الشباب من الطلاب والعمال وسواق السيارات" – على حد قول المفتش الإداري علي حيدر- اضطر عدد منهم إلى المغادرة مجدداً على الرغم مما قامت به الشرطة من محاولات لمنع حدوث مثل تلك التعديات، وأنها كانت تلقي القبض على عدد من هؤلاء المعتدين، وقدمتهم إلى المحكمة حسب الأصول. وإذا أضفنا إلى ذلك، الدور الإيجابي الذي مارسه وجهاء المدينة الذين لم يقتصروا على عدم المشاركة في الأحداث فحسب، وإنما كانوا سبباً في الحيلولة دون وقوع بعضها[٤١]، لاتضح أكثر مدى تعقد الأمور في المدينة، الأمر الذي دعا سلطات الأمن لترى، أن كل الإجراءات التي اتخذت لم تكن إلا علاجات آنية، وليس هناك إمكانية في توفير الحماية لهؤلاء الشيوعيين باستمرار، فعليه ارتأت ضرورة نقل كافة المعلمين والموظفين الذين اشتركوا في المقاومة الشعبية والمنظمات المذكورة، والذين لم يتجاوز عددهم أكثر من (٢٠٠) شخص ، و لكن هذا العدد ليس بالشئ القليل بالنسبة الى مدينة الفلوجه .

ويبدو أن رأي سلطات الأمن، أكثر واقعية من رأي المفتش الإداري علي حيدر الذي وجد في رأي سلطات الأمن مبالغة كبيرة، وأن المشاكل التي حدثت، لم تكن أكثر من كونها حالات فردية اعتيادية كما كان يحدث بين الأسر في المحلة الواحدة، وأن الزمن كفيل بحلها، بعد أن تزول الأسباب، وهو تهوين غير مبرر لأن المشاكل التي سببت المصادمات هي ليست بالأمور الطارئة الاعتيادية، وإنما ترجع إلى خلاف سياسي أيدلوجي عميق بين الطرفين القومي والشيوعي.

وعلى الرغم من تهوين المفتش الإداري للأمر، عاد وقال: إن كان ولابد من نقل عدد من إدارات المدارس والمعلمين المهمين الذين قاموا بنشاط كبير وملحوظ، أن تشكل لجنة برئاسة السيد عارف الطالباني متصرف لواء الرمادي وعضوية عدد من أعضاء المجلس الإداري والبلدي، ومفتش المعارف للتدقيق في خلفية المعلمين والموظفين، الذين تركوا الفلوجة وذهبوا إلى بغداد، ودرس الأسباب التي حالت دون عودتهم، ووضع الحلول الناجعة لهم، بما فيها دراسة إمكانية نقل عدد منهم (حوالي ١٥ فرداً) إلى خارج الفلوجة، وتوفير الحماية لمن يبقى منهم، ومنعهم هم أيضاً من التعدي على الآخرين[٤٢]. وعلى الرغم من ذلك فقد عاد عدد كثير منهم، ومارسوا حياتهم وأعمالهم بشكل اعتيادي، الأمر الذي فسره

المفتش الإداري علي حيدر بأن ما حدث ما هو إلا أمر طارئ بين أهل الفلوجة الذين هم كالعائلة الواحدة، واستبعد أن يتكرر ذلك في المستقبل، وأن الزمن كفيل بإزالة الأدران التي نشأت بينهم[٤٣]. ومع ذلك وتجنباً لما قد يحدث من خروقات أمنية في المستقبل اقترح المفتش الإداري، زيادة عدد الدوريات، التي يجب أن تكون متيقظة دائماً، واتباع الحكمة في المعالجة الفورية، لما قد يحصل من أحداث، وسوق المعتدين إلى المحكمة[٤٤]، بأقصى سرعة ممكنة.

ومن الجدير بالذكر، أن قائممقام قضاء الفلوجة ومعاون الشرطة، عدّا كلاً من المعلمين (محمد شلال ورؤوف دنهاش وعبد الله خليل) هم من أشد المتطرفين المشتركين في الأحداث الاستفزازية وأن هؤلاء هربوا إلى بغداد، وحذر المفتش الإداري من عودتهم لما قد يتعرضوا له من اعتداء، بل اقترح نقلهم خارج منطقة الفلوجة، وتم ذلك بالفعل[٤٥]. وإن القائممقام رأى أيضاً، أن لا يقتصر النقل على هؤلاء المعلمين، وإنما ضرورة شمول عدد من أفراد الشرطة بالنقل (شرطة ومفوضين) ممن تعرض للاعتداء عليه بأضرار جسدية ومعنوية كبيرة جراء الأحداث، وأن لا يقتصر النقل على معاون الشرطة فقط، وإنما ضرورة نقل كل من شارك في الأحداث، إلى أماكن أخرى لحمايتهم من أي تعديات في المستقبل بالإضافة إلى إيجاد مواقع جديدة لعملهم تبعدهم عما حصل لهم في الفلوجة. وأيد المفتش الإداري المقترح على أن يقتصر على موظفي الشرطة وضباط صف الشرطة الذين اشتركوا في حوادث الاستفزاز[٤٦].

فأدت هذه الإجراءات المشددة إلى استتباب الأمن. كما استدعت هذه الأحداث إلى ضرورة إيجاد دائرة أمن خاصة في الفلوجة يرأسها مفوض أمن، بدلاً من وجود عريف أمن، ضمن مركز الشرطة، للعمل جنباً إلى جنب مع الشرطة لمنع حدوث أي خرق أمني، وألح المفتش الإداري علي حيدر على ضرورة الأخذ بتوصياته لأهمية مركز الفلوجة[٤٧].

أدت الإجراءات الأمنية إلى تهدئة الأوضاع في المدينة التي بدا عليها الاستقرار، ولو ظاهرياً في الأقل، وإن بقيت متفاعلة في السر بين مؤيدي بعض العقائد " القومية العربية البعثية وبين مؤيدي الحزب الإسلامي المنحل " [٤٨] لاسيما بين الطلبة ومعلميهم، الذين كانت الأجهزة الأمنية تراقبهم وتتعامل معهم بشدة وتبتر نشاطاتهم في مهدها على حد قول المفتش الإداري عبد القادر الحيدري[٤٩].

الفلوجة والمقاومة الشعبية:

بالنظر للأخطار المحدقة بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، داخلياً وخارجياً، أخذ قادة الثورة بتهيئة الشعب نفسياً وإعلامياً بشأن تشكيل قوات شعبية لحماية الثورة والجمهورية، تيمناً بما قام به الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة وبهذه المناسبة، وجهت اللجنة التحضيرية[٥٠] لأنصار السلام في الفلوجة نداءً إلى أبناء الفلوجة، تدعوهم للانتماء إلى هذه القوة والالتفاف حول " حركة أنصار السلام" [٥١]. وتوافقاً مع هذه الحملة الإعلامية، أراد العاملون في إنجاح تجربة تشكيل قوات المقاومة الشعبية، الاستفادة من خبرة الجمهورية العربية المتحدة في هذا الشأن، إذ جاء إلى العراق مفتش المقاومة الشعبية في الإقليم الشمالي، المقدم رشيد المفلح للإسهام في تنظيم هذه القوات في العراق، على حد ما جاء بمقالة عبد الحميد حمودي في جريدة البلاد[٥٢]. ومن أجل ذلك بادرت القيادة العامة للقوات المسلحة، وفي مقدمتها الزعيم عبد الكريم قاسم، بصفته وكيلاً لوزارة الدفاع باتخاذ إجراءات وقائية لحماية الثورة من أعدائها، ومن هذه الإجراءات مشروع قانون رقم (٣) لسنة ١٩٥٨ لتشكيل قوات عسكرية شعبية، عرضه على مجلس الوزراء، الذي تمت الموافقة عليه في الأول من آب ١٩٥٨ باسم " قانون المقاومة الشعبية"[٥٣] وفقاً للمادة (١٨) من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية. وبعدئذ عين العقيد الركن شاكر علي قائداً لهذه القوات[٥٤]. وبهذه المناسبة توجهت وفود من الألوية العراقية، ومنها وفد الفلوجة، إلى وزارة الدفاع، حيث المقر الرسمي للزعيم عبد الكريم قاسم، معلنةً تأييدها ودعمها للزعيم في قراره، الذي بعد أن رحب بهم، أبلغهم بقرب البدء بتشكيل قوات المقاومة الشعبية "الدرع الحصين للجمهورية" وأن الجميع رجالاً ونساءً مدعوون للانضمام إليها، دفاعاً عن الوطن[٥٥]. ووفقاً لذلك فتحت أبواب التطوع في السادس من آب ١٩٥٨ في كل مكان من العراق وكان في مقدمة المتطوعين السيد فؤاد الركابي أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي ووزير الإعمار[٥٦]. ولم يقتصر إذن التطوع على العراقيين فحسب، بل شمل حتى

العرب، والجميع خاضعين في تطوعهم لشروط معينة. ومن أجل تجنب تردد الكثير في الانضمام لهذه القوات حاول القائمون عليها ربطها بالآية القرآنية ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[٥٧]. وألحقت هذه القوات بوزارة الدفاع، التي قامت بتدريب المتطوعين عسكرياً، والاستفادة من إمكانياتهم ومؤهلاتهم في خدمة القوات المسلحة النظامية، بالإضافة إلى إسهامها في حفظ الأمن والدفاع عن البلاد، وفق تعليمات تصدرها القوات المسلحة.

انتمى لهذه القوة الوليدة (منظمة المقاومة الشعبية) عدد من أهالي الفلوجة وضواحيها[٥٨] وفي مقدمتهم قدوري شريف ومحمد شلال ورؤوف دنهاش وحبيب الركاع ومجيد چابك إضافة إلى المحامي عبد المجيد الجميلي، الذي أعلن تطوعه، وقال: " إن وراءه أربعة الأف آخرين من أهالي الفلوجة رهن الإشارة لتطوعهم" عاداً الأمر " جهاداً مقدساً" دفاعاً عن الجمهورية الفتية تحت قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم[٥٩]. كما انتمت أعداد أخرى من المعلمين والموظفين والكسبة ليس في الفلوجة فحسب، وإنما امتد ذلك إلى الصقلاوية، تدفعهم العاطفة الوطنية برغبتهم في الدفاع عن الثورة من أعدائها المتربصين بها سوءًا، وهذه النظرة للمقاومة وجدت في حديث العقيد عبد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء في مقابلته لأهل لواء الدليم الذي أراد أن يكون كل واحد منهم هو بمثابة المقاومة الشعبية[٦٠]. وعليه انتمت أعداد كبيرة من المواطنين دون تمييز بين رجال ونساء تدفعهم وطنيتهم منذ البدء بالتطوع حتى كان من المتطوعين للمقاومة متصرف لواء الرمادي وزوجته[٦١]. ولكن سيطرة الشيوعيين على هذه القوة ومحاولة توجيهها الوجهة التي تخدم أهداف الحزب الشيوعي، عندها بدأ الناس تدريجياً ينسحبون منها لتغيّر انطباعاتهم عنها، إلا القليل منهم بقي على موقفه، والذين طالتهم يد خصومهم السياسيين فيما بعد – كما ذكرنا.

اتخذت المقاومة الشعبية في الفلوجة من بناية القائممقامية مقراً لهم ، ومن مقهى العروبة المجاور لسينما الرصافي الصيفي في الفلوجة ملتقىً لهم[٦٢]، باسم"مقهى الشبيبة الديمقراطية" وأنهم أصبحوا مصدر قلق للأهالي وللأجهزة الأمنية في المدينة لأنهم سيطروا على مقدرات أهاليها حتى وصل بهم الأمر في أوج قوتهم حداً بلغ أن عدداً من أتباعها (هاشم عبطة وصالح الأعضب، وغيرهما). قد نالوا من كرامة عدد من وجهاء الفلوجة الذين بادر عددمنهم ايضاً باسترضاء المقاومة الشعبية بشتى الطرق دفعاً لأذائهم، كما أخذوا الإتاوة (الخاوة) منهم، من أمثال أحمد الكاظم وصالح الملا مهيدي، وحمدي الحسين وغيرهم، على الرغم من معارضة عدد من قادة الشيوعيين في المدينة، منهم (قدّوري شريف العاني ومحمد شلال ورؤوف دنهاش) حتى أصبحت هذه الأفعال، أحد الأسباب لانقسامهم على بعضهم. ومما أزم الأمور أكثر بين المقاومة الشعبية وأهالي الفلوجة، قيامهم (المقاومة) باعتقال عدد من أهالي الفلوجة البارزين والمخالفين لهم سياسياً، من أمثال (فاضل فرج الكبيسي وشعبان ذياب الكبيسي ومحمد الشاها وأحمد علي النوري وحسناوي العيفان وخليل الجبوري وسعدي الجبوري و غالب الشاها و رشيد مدّلس الجبوري و فيّاض سعد و محمد عايش و حمزه عبود وغيرهم) ومما زاد الطين بلة إصدار الحاكم العسكري العام اللواء أحمد صالح العبدي أمراً باعتقال الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي[٦٣] إمام وخطيب جامع الفلوجة الكبير، مما ولد حالة امتعاض واسعة لدى أهالي الفلوجة الذين استمروا في احتجاجاتهم على اعتقاله حتى تم إطلاق سراحه[٦٢]. كل ما تقدم جلب الويلات وزيادة النقمة الشعبية عليهم، فعرضهم إلى حملة تصفيات واسعة، وضعتهم بين خيارين لا ثالث لهما، إما القتل أو الخروج من الفلوجة. فعجل ذلك الإجراء إلى انتهاء المقاومة الشعبية في المدينة. فأُغلق مقرها وعادت المقهى الملتقى كالسابق " مقهى العروبة"[٦٥] وعاد الهدوء إليها بعد إلغاء المقاومة الشعبية، وغلق مكتب الشبيبة الديمقراطية اللتين كانتا تسيّران بقية النقابات في المدينة، بل اللواء بأكمله.

ولا يخفى أن الخلاف الذي نشأ بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين على خلفية أفعالهم القاسية في الموصل وغيرها، كانت أحد الأسباب التي عجلت في انحسارهم وفشلهم في الفلوجة[٦٤]. ولكن ذلك أدى في الوقت ذاته إلى تزايد نفوذ حزب البعث العربي الاشتراكي، وعودته إلى الواجهة السياسية بعد أن توارى عن الأنظار وقت طغيان المقاومة الشعبية[٦٧].

ثورة ٨ شباط وتشكيل الحرس القومي:

نظراً لتزايد التقاطع وعمق الخلاف بين التيار القومي وعبد الكريم قاسم لاسيما بعد إعدام قادة كبار من ضباط التيار في الجيش العراقي بعد فشل ثورة الشواف، وصل حداً أن قام هؤلاء القوميون، بثورة في ٨ شباط ١٩٦٣ على نظام حكم عبد الكريم قاسم. وكان للبعثيين من الثوار في الفلوجة، حضور واضح بعد تكليف حزب البعث لهم بواجبات حراسة الجسر الحديدي في المدينة ليمنعوا عبور أي إمدادات عسكرية تأتي من الحبانية أو الرمادي لمواجهة الثوار. وقد ساندهم في تنفيذ هذا الواجب، عدد من رجال مركز شرطة الفلوجة[٦٨].

وبعد نجاح الثورة، انتخب عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية بعد إعفاء رئيس وأعضاء مجلس السيادة[٦٩]، وتأليف الوزارة الجديدة[٧٠]. وَلِما واجهه عبد السلام من مشاكل سياسية على يد عبد الكريم قاسم، وتقديراً لخدماته، فقد منحه المجلس الوطني لقيادة الثورة، رتبة مشير ركن، وقرر المجلس الوطني أيضاً، حل الحزب الشيوعي العراقي[٧١].

الحرس القومي:

بعد قيام ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، ضد نظام حكم عبد الكريم قاسم، أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة، بياناً برقم (٣) في ٨ شباط ١٩٦٣، أعلن بموجبه تشكيل قوات الحرس القومي. وجاء في ديباجة البيان، بأن هذه القوات شكلت بناء على مقتضيات المصلحة العامة والحرص على سلامة المواطنين والمحافظة على الأمن ورغبة في المشاركة الشعبية في حماية الثورة والوطن والجمهورية، إضافة إلى مساعدتها قوات الجيش والشرطة في رعاية المواطنين، ودعا البيان المواطنين والجيش والشرطة للتعاون مع الحرس القومي في أداء واجباته، كما شرَّع المجلس الوطني لقيادة الثورة في اليوم نفسه، قانوناً له، تقرر بموجبه أن يتولى العقيد الركن عبد الكريم مصطفى قيادته[٧٢]. إلا أن القائد المذكور بُدّل بعد أربعة أيام فقط، بالمقدم منذر توفيق الونداوي[٧٣].

أما نظام حكم عبد الكريم قاسم، لاسيما المقاومة الشعبية فقد قاتل الثوار بشراسة في بغداد خاصة، لارتباط وجودها وسلامتها بالنظام. مما دفع المجلس الوطني لقيادة الثورة إلى إصدار بيان برقم (١٣) في الثامن من شباط ١٩٦٣ أمر بموجبه آمري القطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي، بإبادة الشيوعيين المقاومين والمخلين بالأمن، ودعا البيان، الشعب بالإخبار عن تواجدهم.

من جانب آخر، شنت الدول الاشتراكية (كالاتحاد السوفيتي والسائرين في ركابه) التي كانت مساندة لحكم عبد الكريم قاسم، حملة إعلامية واسعة على الثوار، الأمر الذي احتجت عليه الهيأة الإدارية لنقابة المعلمين في الفلوجة، باسم جماهير الأسرة التعليمية في المنطقة[٧٤]. وبعد أن اطمئن الثوار على نجاح الثورة، أقيمت في الفلوجة مجالس الفاتحة على أرواح الذين أسموهم بـ" شهداء ثورة ١٤ رمضان" في مقهى السيد توفيق الشيخ جاسم الجميلي في الثالث عشر من آذار ١٩٦٣ [٧٥].

إن قوات الحرس القومي، على الرغم من ارتباطها الرسمي بالجيش، إلا أنها وقيادتها تصرفت بمعزل عنه حتى جلبت عليها نقمته ونقمة المواطنين الذين ضاقوا ذرعاً من تصرفاتهم[٧٦]. حتى انفرط عقد الوفاق بالتحرك العسكري الذي قامت به قوات الحرس القومي في الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ على خلفية تعيين قيادة جديدة لها في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣، لم يرضَ بها الجهاز الحزبي البعثي وقيادته القطرية – على رأي قيادة الحرس متمثلة بمنذر الونداوي[٧٧]. فسيطروا على أثر هذا التحرك على زمام الأمور في البلاد، بل وصل الأمر حداً، أن قصفوا القصر الجمهوري وغيره من المقرات المهمة في الدولة، كما سيطروا على مبنى الإذاعة التي أخذت حينئذ تذيع برقيات التأييد لهم. وعلى إثر هذه الحادثة عُد الحرس القومي خارجاً على حزب البعث العربي الاشتراكي، وعندئذ قام السيد أحمد حسن البكر بتشكيل قيادة جديدة له (الحرس) يترأسها السيد علي صالح السعدي، نائب رئيس الوزراء ونائب الأمين العام للحزب[٧٨]. أما منذر الونداوي فقد رد على هذا الإجراء بضرب القيادة البديلة، الأمر الذي عدته الحكومة تمرداً عسكرياً، أوصلها إلى حد التصادم مع الحرس القومي في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ الذي بات يعرف لدى البعثيين في العراق بـ"ردة تشرين السوداء" وذلك بعد إذاعة البيان الأول الذي ألقاه عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية في صبيحة ذلك اليوم، مهاجماً فيه

الحرس القومي – بعد إعلان حله- الذين سماهم بالحرس اللاقومي مطالباً إياهم بتسليم أسلحتهم وأعتدتهم وما بعهدتهم إلى أقرب نقطة عسكرية، وبعكسه عُد المخالف خائناً وينفذ فيه حكم الإعدام فوراً[٧٩].

الفلوجة والحرس القومي:

بعد إعلان البيان رقم (٣) سالف الذكر، الذي شُكلت بموجبه قوات الحرس القومي، فقد تطوع فيها، كثير من العراقيين ومنهم أهل الفلوجة، الذين بادروا من جانبهم على الفور، بتشكيل قيادة للحرس القومي في المدينة، التي تألفت من (جميل داود آمر للحرس القومي وشكري صبري الحديثي وغانم أحمد وسلمان عبيد وحميد علي السعد)[٨٠]. وكان من الدوافع الأساسية التي دفعت أهل الفلوجة والعراقيين عامةً، في الانتماء لهذه القوات، المعاناة القاسية التي تحمّلوها على أيدي قوات المقاومة الشعبية، لاسيما ممارساتها بتعذيب المواطنين في معتقلات كتائب الدبابات ببغداد، بالإضافة لما قاموا به من اعتقالات واسعة بحق العديد من وجهاء الفلوجة ورموزها الاجتماعية والدينية – التي أشرنا إلى عدد منها.

اتخذت قيادة الحرس القومي في الفلوجة من بناية المكتبة العامة الحالية، مقراً لها، وأصبحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في الفلوجة، هي قيادة للحرس القومي فيها. وعليه تولاها السيد جميل داود سالف الذكر، ولكن بعد انتقاله، من الفلوجة إلى بغداد بعد عدة أشهر من توليه تلك القيادة، خلفه فيها السيد شكري صبري الحديثي[٨١]. ومن النشاطات الاجتماعية للحرس القومي في الفلوجة، قيامهم بحملة تبرعات لما سمي بـ"شهداء ثورة ٨ شباط ١٩٦٣" اتبعوها باحتفال جماهيري في إحدى الساحات الكبيرة المدينة، بمناسبة ذكرى قيام الوحدة السورية- المصرية في الأول من شباط ١٩٥٨، تخلله كلمات وخطب وأهازيج تهلل للقومية العربية[٨٢].

ولكن على الرغم مما تقدم فقد أُخذ على الحرس القومي في الفلوجة، كما أُخذ على غيرهم من قوات الحرس في عموم البلاد ولو بدرجة أقل في الفلوجة، الكثير من السلبيات لاسيما سوء معاملة عدد من وجهاء المدينة وشيوخها، لرفضهم الالتحاق بقوات الحرس القومي أو لخلافات شخصية معهم أو لغيرها من الأسباب وكذلك إرهاب البعض الآخر من المواطنين (قاسم عبدالكريم وعبداللطيف حسن الجبوري) بأعتقالهم بتهم شتى، بالإضافة إلى مراقبتهم الجوامع والشباب بدقة ومراقبة تحركاتهم وتحركات الإخوان المسلمين في الفلوجة، واعتقال عدد منهم كالحاج طالب عبد الرحمن الصعب على سبيل المثال وغيره، حتى طالت اعتقالاتهم الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي إمام وخطيب الجامع الكبير في الفلوجة، على الرغم من مكانته الكبيرة لدى أهالي الفلوجة الذين تجمعوا وأحتشدوا أمام مركز الشرطة (مركز التوحيد فيما بعد) ولم يبرحوا مكانهم حتى أخلي سبيله[٨٣]. وعليه كان قرار حل قوات الحرس القومي في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ مفرحاً للمستائين منهم، إلا أن الحرس رفضوا الاستسلام وتنفيذ القرار في أماكن مختلفة من العراق، ومنها الفلوجة، الذين قرروا على ما يبدو، الصمود حتى النهاية، باستدعائهم اتباعهم من منازلهم إلى مقرهم الرسمي.

إن التأييد الواسع الذي حظي به قرار حل قوات الحرس القومي كان وراء الرغبة الجادة لدى أجهزة الحكومة وعدد من العشائر، بتنفيذ القرار وذلك بتطويق مقرهم من كل مكان، مع محاولة المحافظة على سلامة أفراد الحرس لكونهم من أبناء الفلوجة، وعليه جرت مناداتهم عبر مكبرات الصوت[٨٤] لإقناعهم بوجوب تسليم أنفسهم إلى مركز الشرطة المجاور لمقرهم. فاستجاب عدد منهم للنداء، ورفض العدد الآخر، على أمل وعود كيلت إليهم، من ان قوات عسكرية ستنجدهم تأتي من معسكر الحبانية، مما أسهمت في إفشال المحاولة [٨٥]. وعندئذ وضعوا أمام خيارين صعبين جداً إما الموت أو الاستسلام، إلا أنهم اختاروا الدفاع عن موقفهم حتى النهاية، وليس من المستبعد أن هدد بعضهم البعض بعدم الاستسلام. وأدى التصلب في المواقف، إلى قيام الحرس بقتل أحد الأهالي المدعو حاتم الحاج محمد العباس الجميلي من الجموع المحاصرة لمقرهم. فكان ذلك الفعل شرارة الهجوم عليهم بوابل من الرصاص أدى إلى مقتل (١٣) شخصاً من الحرس[٨٦]. وهم كل الذين كانوا موجودين في المقر تقريباً، اللهم إلا من تمكن من الهرب بطريقة ما. وكان الباحث حينها تلميذاً في مدرسة الوثبة الابتدائية للبنين، سمع بأذنه أصوات إطلاق النار بين الحرس وخصومهم. كما شهد بعينه بعد انتهاء العملية الدموية جثث القتلى مصفوفه في إحدى غرف مقر الحرس القومي التي هي الآن مخزن كتب إعارة قراء المكتبة التي عادت بعد زوال الحرس مكتبة عامة كما كانت ولحد الآن. ومن الجدير بالذكر أنه كان من الممكن أن تتطور الأمور وتتوسع المواجهات لولا حضور

الجيش القادم من الحبانية في الوقت المناسب وحسم الأمر بتفريق الجموع المتواجدة حول مقر الحرس القومي، بعد أن انتهى كل شيء[٨٧].

ولابد من الإشارة إلى أن عدداً من أفراد الحرس القومي الذين لم يتواجدوا في المقر، فقد لوحقوا في بيوتهم أو لدى أقربائهم الذين تخفوا عندهم، وقتلوا أو جرحوا أو نجو من الموت هناك. وأحيل من ألقي القبض عليه إلى محكمة المجلس العرفي العسكري الأول في معسكر الوشاش، الذي كان يرأسه الزعيم محمد نافع أحمد، وعضوية كل من العقيد هاشم السامرائي والمقدم عبد الهادي صالح. إذ حوكم عشرون منهم وفق المادة (١١) من مرسوم الإدارة العرفية، وكان من بين المتهمين قائممقام قضاء الفلوجة فيصل عبد نجم العبدلي وآمر الحرس القومي شكري صبري الحديثي ورئيس بلدية الفلوجة طالب سالم المعاضدي وسعدي عياش عريم مدير مدرسة ابن رشد الابتدائية للبنين ومزهر مطني عواد (موظف في المكتبة العامة في الفلوجة) وآخرين[٨٨]. وفي وقت لاحق أصدر الفريق طاهر يحيى رئيس الوزراء قراراً بموجب قانون السلامة الوطنية، لشمول كافة قضايا القتل المرتكبة من أفراد الحرس القومي المنحل، باختصاص محاكم أمن الدولة[٨٩].

وفي الختام نود القول، بأن سياسة الرئيس عبد السلام محمد عارف تجاه البعثيين عامةً، والحرس القومي خاصةً، عرّضته لمخاطر كثيرة، أقساها حادثة سقوط الطائرة التي كانت تقله في منطقة القرنة جنوب العراق، في الرابع عشر من نيسان ١٩٦٦، والتي أودت بحياته وحياة رفاقه عند سقوطها.

الهوامش:

١. مقابلة مع السيد علي حسين الدباس في ١٤ / ٣ / ٢٠٠٨؛ مقابلة مع السيد عبد الله عريم في ١ /١٠ /٢٠٠٩؛ مقابلة مع السيد إبراهيم محمد عويد الحمو٢٠ /١١/ ٢٠١١.

٢. أيد حزب البعث العربي الاشتراكي ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كما أيدتها الأحزاب الأخرى الرافضة للنظام الملكي في المظاهرة التي نزلت إلى الشارع بمناسبة الثورة. إلا أن التأييد البعثي تميز على غيره وبشكل غير اعتيادي، عندما لاحظ تواجد الشيوعيين في المظاهرة بكثافة، فجاءت تعليمات فورية من قيادة حزب البعث يأمر اتباعه بالنزول إلى المظاهرة بصورة أكثف وأنشط من الشيوعيين، التي يوجهها الاثنان بتميز عن غيرهما.
مقابلة مع السيد فرحان عبد الكريم الصعب في ٢٠١٠/١٢/٢٩؛ مقابلة مع السيد عبد الواحد منصور الكبيسي في٢٢ /٢٠١٢/٢. وهما من قيادي حزب البعث العربي الاشتراكي في الفلوجة قبل ثورة ١٤ / تموز/ ١٩٥٨.

٣. ولد في الفلوجة عام ١٩٣٧، درس ونشا فيها، دخل كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد عام ١٩٦٧ حيث حصل على شهادة البكالوريوس في القانون، ثم أكمل الدبلوم في القانون الجنائي في جامعة القاهرة عام ١٩٧٤، بعدها عمل موظفاً في وزارة المعارف (وزارة التربية فيما بعد) ثم تقلد منصب مدير الشؤون الاجتماعية في محافظة الأنبار، عمل معاوناً للقنصل العراقي في القاهرة عام ١٩٧٢- ١٩٧٨، وبعد عودته إلى العراق تقلد منصب مدير عام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تقاعد بعدها بشكل رسمي في عام ١٩٧٩، حيث عمل في المحاماة.

٤. نظراً للموقف المتهاون للحكومة العراقية من العدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٥٦ ، وعلى عكس الموقف الشعبي العارم في دعمه للموقف المصري ، فكان ذلك الموقف سبباً لتأليف الجبهة الوطنية المتحدة من الأحزاب (الاستقلال والوطني الديمقراطي والبعث العرب والشيوعي) التي هدفت الى إسقاط حكم عبد الآله ونوري السعيد مهما كلفهم الأمر . وعليه ألفوا قيادة ميدان مشتركة وجهت أتباعها من الطلبة وغيرهم للقيام بمظاهرات أقلقت السلطة حتى اضطرتها الى تعليق الدراسة ، كما تسببت في مواجهات دموية ، مما وسع في قاعدة المواجهة مع السلطة ، بتأليف اللجنة الوطنية العليا التي جعلت من أولويات أهدافها تنحية نوري السعيد والخروج من حلف بغداد، والغاء الأدارة العرفية .ثم قامت بعدئذ اللجنة العليا بأصدار بيانها الأول في التاسع من آذار ١٩٥٧ ، وانبثقت عنها ، لجنة تنظيمية تشعبت عنها لجان رئيسة في معظم الألوية والأقضية ، وكانت الفلوجة عادةً واحدة منها . وللمزيد من التفاصيل يراجع :عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠، ط ٦ ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ،بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٢١٢-٢١٤ ؛ فاضل حسين ، تأريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨ ، مطبعة الشعب ، بغداد ،١٩٦٣ ، ص ٣٨٣ ، ٣٨٦ .

٥. مقابلة مع السيد عبد الواحد منصور الكبيسي في ٢٢ / ٢ /٢٠١٢ .

٦. هندي صالح الفلاحي، ضابط في الجيش العراقي من أهل الفلوجة، شارك في معارك مايس ١٩٤١ ضد البريطانيين، ولكن بعد فشل الحركة وعودة الوصي عبد الإله ونوري السعيد إلى الحكم، اعتقل وعرض على المحكمة العسكرية الدائمة للفرقة الثالثة وطبق بحقه " قانون صيانة الأمن وسلامة الدولة" وأحيل على التقاعد على أثرها. وبعد سقوط الحكم الملكي وإعلان الجمهورية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، قدم طلباً في ١٩٥٨/١١/٦ إلى الزعيم عبد الكريم قاسم بصفته رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكالةً، طلب فيه إنصافه وتعويضه عما لحق به من أضرار مادية ومعنوية.

وللمزيد من التفاصيل: يراجع دار الكتب والوثائق والتي سنرمز لها فيما بعد بـ (د. ك. و)، ملفات وزارة الداخلية الملفة 411/136 عريضة هندي صالح ورفيقه و١٢ ص ٢٩١.

٧. كلوب باشا Major John Bagot Glubb، عسكري بريطاني، وهو السير جون باجوت جلوب، ولد عام ١٨٩٧، تخرج في كلية ولتش عام ١٩١٤، واشترك في الحرب العالمية الأولى، وعلى أثر جروح أصابته في المعارك، تركت آثارها على وجهه، لذا عرف بين البدو بـ"أبو حنيك"، خدم في العراق عام ١٩٢٠، ثم نقل إلى شرق الأردن عام ١٩٣٠ حيث أشرف على تدريب ما سمي بـ"الفيلق العربي" ثم كان على قيادته، واشترك به في معارك العرب مع الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، ثم أعفي من منصبه عام ١٩٥٧ من قبل الملك حسين بن طلال.
أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٨٩.

٨. للاطلاع على تفاصيل ذلك، يراجع: منسي شرموط محمد المسلط: الفلوجة والحرب العراقية البريطانية ١٩٤١، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٨، العدد ١، كانون الثاني، ٢٠١١.

٩. جريدة الجمهورية، السنة الأولى، العدد ١٧ في ٥ آب ١٩٥٨؛ جريدة الزمان، العدد ٦٣٠٧ في ٥ آب ١٩٥٨.

١٠. عسكري وسياسي عراقي، رئيس وزراء، هو عبد الكريم قاسم محمد أبو بكر، ولد ببغداد في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤، نشأ في كنف جده مع أبن خالته فاضل عباس المهداوي (الذي ترأس بعد ذلك المحكمة العسكرية العليا الخاصة) دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٢ وتخرج فيها عام ١٩٣٤ ثم دخل كلية الأركان عام ١٩٤١ واشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثم كلف على رأس قوة عسكرية بواجب توجه بها إلى الأردن عام ١٩٥٧ لمساعدة الجيش الأردني في حفظ النظام. قاد بالاشتراك مع زميله عبد السلام محمد عارف الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨، على النظام الملكي ونجح فيه. وبعد إعلان النظام الجمهوري في العراق، تولى منصب رئيس الوزراء، ووكيل وزارة الدفاع، في حين تولى زميله عبد السلام محمد عارف، منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالةً. وعلى أثر خلافهما سياسياً مع بعضهما، قاد عبد السلام انقلابا عسكريا على زميله عبد الكريم في ٨ شباط ١٩٦٣، وحكم عليه بالإعدام الذي نفذ في ١١ شباط من العام نفسه.
أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص ٧٨١.

١١. صدر مرسوم جمهوري برقم (١) في ١٤ تموز ١٩٥٨، بتعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بمنصب القائد العام للقوات المسلحة، وتعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بمنصب معاون القائد العام للقوات المسلحة. كما صدر مرسوم جمهوري آخر برقم (٢) في ١٤ تموز ١٩٥٨، بتعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بمنصب رئيس للوزراء ووكيل لوزير الدفاع، وتعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائباً لرئيس الوزراء ووكيلاً لوزير الداخلية. وللاطلاع على نصوص المراسيم، تراجع:
د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 32050/12، و ١٧ ص٢٩

١٢. جريدة الزمان، العدد ٦٣٠٧ في ٥ آب ١٩٥٨.

١٣. بدل اسم لواء الدليم باسم لواء الرمادي حسب كتاب رئاسة ديوان مجلس الوزراء المرقم ٣٥٣٥ في ١٩٥٨/٨/٩ وكتاب وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء الرمادي بالكتاب المرقم ١٤٣٠٤ في ١٩٥٨/٨/١٠. وللاطلاع على الكتاب: د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 32050/12.

١٤. عبد السلام محمد عارف، عسكري وسياسي عراقي، رئيس للجمهورية العراقية، ولد في بغداد في ٢١ آذار ١٩٢١، درس ونشأ فيها، التحق بالكلية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٣٩، ثم أكمل بعدها كلية الأركان، اشترك في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، كما اشترك مع عبد الكريم قاسم في تنفيذ ثورة عام ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أسقطت النظام الملكي في العراق. تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالةً، وبعد خلافه السياسي مع عبد الكريم قاسم، أبعد عن مناصبه في أيلول ١٩٥٨ ونقل سفيرا لبلاده في بون بالمانيا الغربية دون إرادته، وبعد عودته إلى العراق في الشهر التالي وجهت إليه تهمة التآمر على عبد الكريم قاسم وأحيل إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة التي رأسها العقيد فاضل عباس المهداوي، حيث حكمت عليه بالإعدام في كانون الأول ١٩٥٨، إلا أن الحكم لم ينفذ واستبدل بالسجن حتى أطلق سراحهُ بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وبعد إلغاء الثوار مجلس السيادة، انتخب المجلس الوطني عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية ومنح رتبة مشير، وبقي في منصبه حتى وفاته بحادث سقوط طائرته في ١٤ نيسان ١٩٦٦.
جريدة العرب، العدد ٥٤٨ في ١٥ نيسان ١٩٦٦؛ أحمد عطية الله، المصدر السابق، ص٧٧٩.

١٥. جريدة الزمان، العدد ٦٣٠٨ في ٦ آب ١٩٥٨.

١٦. جريدة الزمان، العدد ٦٣١١ في ١٠ آب ١٩٥٨.

١٧. يمكن ملاحظة ذلك في مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي السكرتير الخاص للزعيم عبد الكريم قاسم، المعنون: ثورة ١٤ تموز، بغداد، ١٩٩٠، ص١٦٨.

١٨. منهم: عبد الله خليل الجبوري وعدنان خليل الجبوري وجميل حمادي الجبوري وأحمد إبراهيم غانم الجبوري، وغيرهم. وعدد من هؤلاء انتقلوا في سكنهم إلى بغداد ولم يعودوا إلى الصقلاوية بعدئذ، دون أن نتمكن من التوصل إلى السبب الحقيقي وراء انتشار الحزب الشيوعي هناك.

١٩. للاطلاع على إجراءات الزعيم بهذا الشأن يراجع:

وثيقة بريطانية برقم (١٩٠) في ٢٨ آذار ١٩٥٩، منشورة في: العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨- ١٩٥٩، ج٣، ترجمة وتعليق: خليل إبراهيم حسن الزوبعي، ط١، بغداد ، ٢٠٠٠، ص١٨٣؛ نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨- ١٩٦٨، جـ١، ط١، بغداد، ٢٠٠١، ص٣٣٩، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٨١؛ ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، ط٢، بغداد، ١٩٨١، ص٣٥٩.

٢٠. شكلت هذه المحكمة بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ١٨ في ٢٠ تموز ١٩٥٨ بالاستناد إلى ما قرره مجلس الوزراء في ١٩٥٨/٧/٢٠، وما عرضه وزير الدفاع وكالة، عين العقيد فاضل عباس المهداوي رئيساً لها. ثم ألغيت هذه المحكمة بموجب المرسوم الجمهوري الصادر في ٢٠ شباط ١٩٦٣. وللاطلاع على نص تشكيلها في: د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 32050/12، و٣٢ ص٥٢؛ أما قرار حل المحكمة فهو منشور في جريدة الجماهير العدد ٩، ٢١ شباط ١٩٦٣.

٢١. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري عبد المجيد كمونه المرقم (٢٤) في ١٩٥٨ /١١/١٨.

٢٢. منهم: الحاج إبراهيم الجريصي وأحمد النوري وإبراهيم الكاظم الخزعل وأولاده وناجي عدوان وعباس الأحمد العيساوي وعناد محمد العيساوي وعبد اللطيف جاسم وخليل الرعد وسلمان تركي العاني.... الخ. كما بعثت إدارة ومعلمو مدرسة الوثبة الابتدائية للبنين يتقدمهم السيد نجم الدين المدلجي مدير المدرسة برقية تأييد للزعيم، وكذلك إدارة مدرسة ابن خلدون الابتدائية للبنين. كما بعثت أيضاً معلمات وطالبات مدرسة الخنساء في الفلوجة ببرقية تأييد مماثلة إلى الزعيم على ما جاء في خطابه، عنهن فائزة نجم الدين المدلجي ورسمية سعد وسعدية طاهر العاني، وأخريات.

كما بعثت شريحة أخرى ببرقيات تأييد لخطاب الزعيم، منها برقية باسم " الشباب العربي" ومنهم: فرحان عبد الكريم وغازي نجيب وأحمد جميل العمر. وبرقية أخرى بالمناسبة ذاتها من أحمد الكاظم الراوي وبرقية ثالثة من سعدون رؤوف وحاتم ثابت عن الهيأة المؤسسة للشبيبة الديموقراطية.

للتفاصيل، مراجعة:

جريدة اليقظة، الأعداد:

٣٠٥٨ في ٨ كانون الثاني ١٩٥٩، العدد ٣٠٦٣ في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٩، العدد ٣٠٧٢ في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩، العدد ٣٠٧٣ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٩، العدد ٣٠٧٧ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩، العدد ٣٠٩١ في ٩ شباط ١٩٥٩، العدد ٣٠٩٣ في ١١ شباط ١٩٥٩؛ جريدة البلاد، العدد ٥٤٧٨ في ٣٠ آذار ١٩٥٩ والعدد ٥٤٨٠ في ٢ نيسان ١٩٥٩؛ وجريد الثورة، العدد ١٣٢ في ٣١ آذار ١٩٥٩.

وفي تاريخ المناسبة ذاتها رُقي الزعيم إلى رتبة لواء.

٢٣. العقيد الركن عبد الوهاب بن الشيخ عبد الملك الشواف، ولد في بغداد عام ١٩١٦، نشأ ودرس فيها دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها، ثم دخل كلية الأركان وتخرج فيها. كما انتسب إلى مدرسة الضباط الأقدمين بانكلترا، وانتمى لتنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٣، وبعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عين مباشرة حاكماً عسكرياً عاماً، وألغي التعيين في ١٥ تموز بأمر عبد السلام محمد عارف حيث عين آمراً لحامية الموصل. كان على خلاف مع عبد الكريم قاسم لاختلافهما فكرياً بطريقة تطبيق مبادئ الثورة. وزادت شقة الخلاف على أثر موافقة الزعيم على قيام مهرجان السلام في الموصل حتى وصل الخلاف إلى قيام الشواف بحركة تمرد عسكري على عبد الكريم قاسم في ٨ آذار ١٩٥٩، قتل على أثرها ودفن في مقبرة الغزالي ببغداد، ثم نقلت رفاته بعد ثورة ٨ شباط عام ١٩٦٣ حيث دفنت في مقبرة الشهداء في أم الطبول.

حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج٢، ط ١ ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦، ص١٥٦.

٢٤. مذكرات العميد المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق ص٢٢٠، ٢٢٨؛ جريدة البلاد، العدد ٥٤٥٩ في ٧ آذار ١٩٥٩.

٢٥. مقابلة مع السيد يوسف حمود الكبيسي ١٢ /٢٠٠٩/٣؛ مقابلة مع السيد ياسين محمد سعيد الكبيسي في ٢٠/٣/ ٢٠١٢.

٢٦. جريد البلاد، العدد ٥٤٨٨ في ١٦ نيسان ١٩٥٩؛ جريدة البلاد العدد ٥٤٩٠ في ١٨ نيسان ١٩٥٩.

٢٧. جاء ذلك في برقية تأييد للزعيم، منشورة في جريدة البلاد، العدد ٥٤٧٣ في ٢٥ آذار ١٩٥٩.

٢٨. جاء ذلك في توجيه للزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي يوم ٢٤ آذار ١٩٥٩ جواباً على سؤال لمراسل صحيفة التايمز البريطانية. للمزيد من التفاصيل: يراجع التقرير السياسي البريطاني نصف الشهري، المرقم (٦) للفترة من ١٢- ٢٥ آذار ١٩٥٩ منشورة في كتاب العراق في الوثائق البريطانية، ج٣، ط١، مصدر سابق، ص ١٦٦.

٢٩. نوري عبد الحميد العاني، وآخرون، المصدر السابق، ص١٦٩؛ مقابلة مع السيد مصلح نجيب العاشورفي ٢٠١١/٤/١٨؛ مقابلة مع السيد عبد الواحد منصور الكبيسي في ٢٠١٢/٢/٢٢.

٣٠. شكلت من: الرئيس الأول الركن موسى إبراهيم والرئيس حسون الزهيري والرئيس الركن نجم عبد الأمير البياتي، ويرافق هذه الهيأة جماعة من فرقة المسرح الحديث ومندوبو الإذاعة والتلفزيون والسينما المتجولة لمديرية الخدمات الاجتماعية. جريدة البلاد، العدد ٥٥٠٧ في ٩ أيار ١٩٥٩.

٣١. المصدر نفسه؛ خلاصة التقرير السياسي البريطاني نصف الشهري المرقم (٩) للفترة من ٢١ نيسان- ٨ أيار ١٩٥٩، المنشور في كتاب العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨- ١٩٥٩، ج٣، ط١، ص٢٨٨-٢٨٩.
٣٢. جريد البلاد، العدد ٥٥١٤ في ١٦ أيار ١٩٥٩.
٣٣. و هؤلاء ممن يحسبون على التيار القومي و الإخوان المسلمين المناهضين للشيوعية .
٣٤. جريدة صوت الأحرار ، العدد ١٨٠ في ٢٥ / ٦/ ١٩٥٩.
٣٥. الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨- ١٩٦١) هي نتاج الوحدة التي حصلت بين جمهورية مصر والجمهورية السورية في الأول من شباط ١٩٥٨ وانتخب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً لها، وشكلت سورية فيها الإقليم الشمالي، أما مصر فشكلت الإقليم الجنوبي منها، إلى أن تم الانفصال في ٢٨ أيلول ١٩٦١.
٣٦. مذكرة قدمتها النقابات والمنظمات الشعبية في لواء الدليم إلى الزعيم عبد الكريم قاسم في ١٧ تموز ١٩٥٩ تتضمن التعديات التي حصلت عليهم من العناصر التي سموها بالرجعية. جريدة البلاد، العدد ٦٥٥٢ في ٢٢ تموز ١٩٥٩.
٣٧. مقابلة مع السيد مصلح نجيب العاشور في ٢٠١١/٤/١٨.
٣٨. منهم: السيد خليل الجبوري والسيد جاسم عبد الباقي والسيد جميل داود والسيد سعدي عياش عريم والسيد عباس الأحمد العيساوي والسيد حمدي الحسين. مقابلة مع السيد فرحان عبد الكريم الصعب ٢٠١٠/١٢/٢٩، مقابلة مع السيد مهدي صالح الجبوري في ٢٠٠٩/٥/١٣، ومقابلة مع السيد يوسف حمود الكبيسي في١٢ / ٣/ ٢٠٠٩.
٣٩. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدر عن زيارته للواء الرمادي، المرقم (١) في ١٩٥٩/١٠/٥.
٤٠. للاطلاع على المنظمات والنقابات وعلاقتها بالأمن، ومن كونها مجازة من الحكومة أم لا، يراجع: د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدر المرقم (١) في ٥/ ١٠/ ١٩٥٩، و١٥٩، ص٢٩٣.
٤١. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدري المرقم (٢) في ١٩٥٩/١١/١٢.
٤٢. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدر المرقم (١) في ١٩٥٩/١٠/٥ الموجه إلى وزارة الداخلية هيأة التفتيش الإداري.
٤٣. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدر المرقم (٢) في ١٩٥٩/١١/١٢.
٤٤. حُمِّلَت محكمة الفلوجة جانباً من مسؤولية تأخير معالجة أحداث الفلوجة، بسبب ترك الحكام (الحاكم الأول محمد البحراني التي تعطى عادةً له سلطة التحقيق والحاكم الإضافي محمد العاني ونائب الحاكم مهدي الدراجي) أماكن عملهم والذهاب إلى مساكنهم في بغداد، وهو ما اعتاد عليه الحكام، وتركوا نواب الحكام ليقوموا بإجراء التحقيقات اللازمة عند ذهابهم، وهو مالم يكن مسموحاً به. وكان محط اعتراض المفتش الإداري الذي رأى سكن حاكم التحقيق داخل المدينة ضروري لأي طارئ، بالإضافة إلى تأثيره المعنوي والنفسي المهم على الناس والأجهزة الأمنية المحلية، بحيث أن وجوده كثيراً ما يكون سبباً رادعاً لعدم حصول كثير من هذه القضايا وعلى أثرها، جرت مخاطبة وزارة العدل بذلك الأمر، وضرورة إعداد سكن لائق لإقامة الحكام، سواء كان بناءً تابعاً للدولة أو مؤجراً. وبالذات لحاكم التحقيق سواء كان السيد محمد البحراني أو غيره. وهو ما تم بالفعل فوراً حسب كتاب وزارة العدل المرقم (٩٤٩) في ١٩٥٩/١٢/١٣ الذي أشار إلى إقامة حاكم التحقيق محمد البحراني، في الفلوجة. للتفاصيل: د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدر المرقم (٢) في ١٩٥٩/١١/١٢، و١٤٠، ص١٧٦.
٤٥. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 كتاب قائممقام قضاء الفلوجة المرقم (س/ ٢٨٤) في ١٢/٢١/ ١٩٥٩ إلى متصرفية لواء الرمادي، عطفاً على كتابهم السري ٨٧٥ في ١٩٥٩/١٢/٧ بشأن نقل المعلمين على خلفية قضايا أمنية، و٢٦، ص٣١.
٤٦. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدر المرقم (٢) في ١٩٥٩/١١/١٢، و١٤٠، ص١٧٦.
٤٧. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدر المرقم (٢) في ١٩٥٩/١١/١٢.
٤٨. تعرض الحزب الإسلامي العراقي، إلى حملة مطارة واسعة لأعضائه من حكومة عبد الكريم قاسم لخلاف سياسي معها، مما أدى إلى غلق مقر الحزب في ٢١/ ١٠/ ١٩٦٠، تبعه قرار حله من قبل الحاكم العسكري العام في ١٦/ ٣/ ١٩٦١. للتفاصيل:
محمد كاظم علي: العراق في عهد عبد الكريم قاسم، ١٩٥٨- ١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٩، ص١٨٠.
٤٩. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 42050/631 تقرير المفتش الإداري عبد القادر الحيدري، المرقم (٢) في ١٩٦٣/١/٩ عن زيارته للواء الرمادي في ١٩٦٢/١٢/٢٥.
٥٠. ضمت اللجنة كلاً من جميل عبد الله (معلم) وحمود الكاظم (ملاك) وعبد الله خليل (معلم) وحميد تاج الدين (طبيب) وقدوري شريف العاني (موظف) إبراهيم الحبيب (مزارع) والحاج إبراهيم الجريصي (صاحب علوة) وصبري شاكر

الالوسي (موظف) وإبراهيم عبد الله (معلم) وموسى نصري (مقاول) والشيخ محمد العباس شيخ عشيرة الجميلة.... إلخ. جريدة الزمان، العدد ٦٥١٦ في ١٣ نيسان ١٩٥٩.

٥١. جريدة الزمان، العدد ٦٥١٦ في ١٣ نيسان ١٩٥٩.

٥٢. جريدة البلاد، العدد ٥٢٧١ في ٢١ تموز ١٩٥٨.

٥٣. للاطلاع على نص القانون، تراجع: د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 32050/12؛ والملفة 421100/220، جريدة الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية) تصدرها وزارة الإرشاد في العراق، السنة الأولى، العدد (٤) في ٤ آب ١٩٥٨، و٢، ص٢، وبلّغ القانون على الوزارات بكتاب رئاسة ديوان مجلس الوزراء، المرقم ٢٤٩١ في ١٩٥٨/٨/٥، وقامت وزارة الداخلية بتعميمه على الألوية بكتابها المرقم ١٥٠٢٤ في ١٩٥٨/٨/١٤، و٥، ص٦.

٥٤. جريدة الجمهورية، السنة الأولى، العدد ٢١ في ١٠ آب ١٩٥٨.

٥٥. جريدة البلاد، العدد ٥٢٨٥ في ٥ آب ١٩٥٨؛ جريدة البلاد، العدد ٥٥٥٢ في ٦ تموز ١٩٥٩.

٥٦. نوري عبد الحميد العاني، وآخرون، المصدر السابق، ص٢٣٤.

٥٧. جريدة البلاد، العدد ٥٢٩١ في ١١ آب ١٩٥٨.

٥٨. كانت الصقلاوية في مقدمة من انتمى للمقاومة الشعبية من ضواحي الفلوجة لوجود قادة شيوعيين ساكنين هناك، ويأتي في مقدمة هؤلاء المنتمين، المعلم جلال حسن الواسطي (من لواء الكوت) حيث تولى قيادة المقاومة هناك.

٥٩. جريدة الجمهورية، العدد ١٩ في ٧ آب ١٩٥٨.

٦٠. جريدة البلاد، العدد ٥٢٨١ في ١ آب ١٩٥٨.

٦١. جريدة البلاد، العدد ٥٥٠٧ في ٩ أيار ١٩٥٩.

٦٢. ولا يستبعد أنهم في اختيارهم (مقهى العروبة) ملتقى لهم، كان أحد أسبابه النيل من القوميين ،الذين اتخذوا من جانبهم مقهى ميسلون المقابلة لمقهى العروبة ، ملتقى لهم ايضاً .

٦٣. الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي: ولد في مدينة سامراء عام ١٩١٤ في عائلة اشتهرت بالصلاح والتقوى. نشأ ودرس وتخرج في كتاتيبها ومدارسها. عين معلماً في الديوانية ثم عاد إلى سامراء لمواصلة دراسة العلوم الشرعية حتى تميز فيها. عين بعدها مدرساً في هيت عام ١٩٤٢ حيث درس على يده عددٌ من طلبتها ثم في عام ١٩٤٨ انتقل إلى الفلوجة حيث عين إماماً وخطيباً في الجامع الكبير ومدرساً في المدرسة الآصفية الدينية الموجودة في الجامع المذكور. وقد تميزت المدرسة الدينية وطلابها في عهده فكان يأتيها الطلاب من الفلوجة وأريافها حتى وصل صيتها إلى كافة أنحاء العراق بل خارجه، فأتى طلاب العلم إليها للدراسة من العراق وأقطار عربية وإسلامية لينهلوا من العلوم الشرعية في المدرسة. وبقي حتى عام ١٩٧١ حيث عاد إلى سامراء مسقط رأسه بعد أن ألم به المرض حتى وافاه الأجل في ١٩٧٣/١٢/٣. للمزيد من التفاصيل، يراجع:
خالد أحمد الصالح: الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي، حياته وجهوده العلمية في الفقه والفتوى، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى مجلس قسم الفقه وأصوله في الجامعة الإسلامية، بغداد، ٢٠٠٤.

٦٤. مقابلة مع السيد عبد الواحد منصور الكبيسي في ٢٠١٢/٢/٢٢ ومقابلة مع السيد ياسين محمد سعيد الكبيسي في ٢٠١٢/٣/٢٠.

٦٥. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 2350/165 تقرير المفتش الإداري علي حيدر المرقم (١) في ١٩٥٩/١٠/٥، و٢٥٩ ص٢٩١؛ مقابلة مع السيد فرحان عبد الكريم الصعب في ٢٠١٠/١٢/٢٩ ومقابلة مع السيد المحامي فاضل دولان في ٢٠١٠/١٢/٢٤ ، ومقابلة مع محمد صالح رحيم الكبيسي المعروف بـ" محمد القومي" في ٢/ ٣/ ٢٠١١ .

٦٦. للمزيد من المعلومات، تراجع: مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، مصدر سابق، ص٢٣١، ص٢٣٥.

٦٧. المصدر نفسه؛ مقابلة مع السيد فرحان عبد الكريم الصعب في ٢٠١٠/١٢/٢٩.

٦٨. المصدر نفسه.

٦٩. شكل مجلس السيادة ليقوم بمهام رئيس الجمهورية والذي ترأسه الفريق الركن نجيب الربيعي وعضوية كل من السيد محمد مهدي كبه، والسيد خالد النقشبندي. للاطلاع على نص التشكيل يراجع نص البيان رقم (١) في ١٤ تموز ١٩٥٨، في: د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 32050/12، و٣٩ ص٥٩.

٧٠. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 421300/177، بيانات ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، منشورة في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٧٧١، السنة الخامسة في ١٨ شباط ١٩٦٣؛ جريدة الأيام، العدد ٢٥١ في ١٨ شباط ١٩٦٣.

٧١. جريدة الأيام، العدد ٢٦٩ في ١٢ آذار ١٩٦٣.

٧٢. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 421300/177، بيانات ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، منشورة في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٧٧١، السنة الخامسة في ١٨ شباط ١٩٦٣، و١١ ص٢٤.
د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 421300/177، بيانات ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، منشورة في جريدة الوقائع العراقية، العدد ٨٩٢ في ١٩٦٣/١٢/١٥، و١ ص١؛ جريدة الأيام، العدد ٢٥١ في ١٨ شباط ١٩٦٣.

٧٣. ولد في الكاظمية ببغداد عام ١٩٣٥ ودرس الابتدائية فيها، بعدها انتقل إلى الناصرية حيث أكمل دراسته الثانوية هناك. دخل كلية الهندسة عام ١٩٥٢ ثم تحول إلى كلية الطيران وتخرج فيها عام ١٩٥٦ برتبة ملازم ثان. بعدها سافر إلى إنكلترا ودخل كلية الطيران البريطانية هناك، وتخرج فيها عام ١٩٥٩. وبعد قيام ثورة عبد الوهاب الشواف عام ١٩٥٩

اعتقل وزج في السجن حتى أطلق سراحه. سافر إلى الاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٢ للتخصص على طائرات ميك ٢١ وشارك في ثورة ٨ شباط عام ١٩٦٣ ، وبعد أسبوع من ذلك عين قائداً عاماً لقوات الحرس القومي. للمزيد من التفاصيل، تراجع: مجلة الحرس القومي، العدد الأول، السنة الأولى، في ١٥ تموز ١٩٦٣.

٧٤. جريدة الثورة، العدد ١٢ في ٦ آذار ١٩٦٣.

٧٥. جريدة الثورة، العدد ١٨ في ١٣ آذار ١٩٦٣.

٧٦. برقيتي القيادة العامة للقوات المسلحة، المرقمتين ١٦٠٨ في ١٩٦٣/٦/٤؛ ٤٢١ في ١٩٦٣/٦/٤.

٧٧. كراس المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعوبي، العدد ١، لسنة ١٩٦٤، ص٢١٦.

٧٨. مقابلة مع السيد فرحان الصعب في ٢٠١٠/١٢/٢٩ .

٧٩. للاطلاع على نص البيان رقم (١) الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، ونص البيان رقم (١) الصادر عن رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، يراجع: جريدة الجمهورية، العدد ٣٢٣ في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣؛ كراس المنحرفون، المصدر السابق، ص٧٢.

ويبدوا أن شكايات الناس من تصرفات الحرس القومي، لم تكن إلا فاتحةً للإجراء الذي اتخذه الرئيس عبد السلام محمد عارف بحقهم، وإنما كما يبدو وجدت أسباب أخرى لذلك أهمها، انهم أصبحوا قوة لا يستهان بها تهدد أسس نظامه ، فلذلك أراد أن يجهز عليهم قبل أن يتمكنوا منه.

٨٠. جريدة الجماهير، العدد ١، في ١٢ شباط ١٩٦٣.حصل هذا بعد ان تجمع البعثيين في بناية ثانوية الفلوجة للبنين .

٨١. مقابلة مع السيد مهدي صالح الجبوري في ٢٠٠٩/٥/١٣.

٨٢. جريدة الجماهير، العدد ١١، في ٢٣ شباط ١٩٦٣.

٨٣. مقابلة مع السيد عبد الواحد منصور الكبيسي في ٢٠١٢/٢/٢٢ و مقابلة مع السيد ياسين محمد سعيد الكبيسي في ٢٠١٢/٣/٢٠ .

٨٤. ذكر بان السيد خليل مهيدي عضو المجلس البلدي في الفلوجة قد تفاوض مع أفراد الحرس القومي المحاصرين في مقرهم، لإقناعهم بوجوب التسليم إلا أنه فشل في مهمته.

٨٥. مقابلة مع السيد فرحان عبد الكريم الصعب في ١٢/٢٩ / ٢٠١٠و مقابلة مع السيد محمد صالح الكبيسي " محمد القومي" في ٣/٢ ٢٠١١ ومقابلة مع السيد مصلح نجيب الغازي في ٢٠١١/٤/١٨ .

٨٦. وهم كل من (يحيى صالح الحداد وخليل أحمد حمود النوري وأحمد شكر حمود النوري وإبراهيم عبد الكريم الداموك ونيسان ظاهر السعد ورشيد علي السعد وعبد الغفور خليفة الدهان وهاشم عواد معروف وعبيد نصيف وعبد الجبار حردان حمود وخلف علي ضبعان وعجمي رشيد وعبيد علي).مقابلة مع السيد محمد شاكر المحمدي في ٢٠١٢/٣/١ .

٨٧. مقابلة مع الحاج ياسين محمد سعيد الكبيسي في ٢٠١٢/٣/٢٠ .

٨٨. للاطلاع على التفاصيل الكاملة، يراجع: جريدة الجمهورية، العدد ٤٥ في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٤؛ والعدد (٥٠) في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٤. كما حاكم المجلس العرفي العسكري الأول أيضاً كلاً من منذر الونداوي و(٢٨) من جماعته المتهمين بالاشتراك في أحداث ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣ لمحاكمتهم غيابياً ووجاهياً. جريدة الجمهورية، العدد (١٠٠) في ٢٠ آذار ١٩٦٤.

٨٩. جريدة الجمهورية، العدد (٤٩٨) في ٢٤ أيار ١٩٦٥.